



بسم الله الرحمن الرحيم



## حكم

صادر باسم حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر

بالجلسة المنعقدة علنا في مقر المحكمة بتاريخ

25/11/2024

برئاسة السيد القاضي/ خالد سعد الحمر

وعضوية السيد القاضي/خيرت محمود هندواوي

وعضوية السيد القاضي/الناصر عبدالله الهلالي

وحضور أمين سر الجلسة/ رجسا الدوسري

في الدعوى رقم: 405/2024/استئناف/إستثمار/تجاري/كلي

الدائرة الأولى استئناف تجاري

طعنا على الحكم رقم 182/2024/ابتدائي/إستثمار/تجاري/كلي



| الصفة        | الإسم  | الرقم الشخصي | قيد المنشأة   السجل التجاري |
|--------------|--|--------------|-----------------------------|
| مستأنف       | 1- غازي كامل أبو نحل                             | 412426       |                             |
| مستأنف       | 2- ريم أبو نحل                                   | 511186571    |                             |
| مستأنف       | 3- امل ابو نحل                                   | 27982600398  |                             |
| مستأنف       | 4- فادي  | 0414476      |                             |
| مستأنف       | 5- هند   | 0366308      |                             |
| مستأنف       | 6- كامل  | 630134       |                             |
| المستأنف ضده | 1- الشركة القطرية العامة للتأمين و اعادة التأمين |              | 7200   10-2497-00           |
| المستأنف ضده | 2- خليفه جاسم محمد جاسم ال ثاني                  | 25963400157  |                             |
| المستأنف ضده | 3- علي جاسم محمد جاسم ال ثاني                    | 25763400370  |                             |
| المستأنف ضده | 4- نواف ابراهيم الحمد المانع                     | 27063401298  |                             |
| المستأنف ضده | 5- عبدالله احمد عبدالله المالكي الجهني           | 27463400042  |                             |
| المستأنف ضده | 6- مشعل فهد عبدالله محمد ال ثاني                 | 27163400702  |                             |
| المستأنف ضده | 7- عبدالعزيز محمد حمد عبدالله المانع             | 28063401820  |                             |
| المستأنف ضده | 8- ناصر سليمان حيدر محمد الحيدر                  | 25963400070  |                             |
| المستأنف ضده | 9- محمد احمد محمد علي العبيدلي                   | 26363400557  |                             |
| المستأنف ضده | 10- وزارة التجارة والصناعة                       |              | 1001002                     |

## المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع المرافعة والمدولة ،  
حيث ان وقائع الدعوى و مستندات الخصوم فيها و أوجه دفاعهم سبق ان أحاط بها الحكم المستأنف الصادر في



الدعوى و المحكمة تحيل اليه و توجزها في أن المستأنفين اقامما هذه الدعوى بموجب صحيفة مرفق معها مذكرة شارحة لدى مكتب إدارة الدعوى بتاريخ 02/2024/20 طلبوا في ختامها الحكم:1- بإلزام المدعى عليهم بالتضامن بأن يؤدوا للمدعين مبلغ 600,000,000 ريال (ستمائة مليون ريال) كتعويض عن الأضرار التي أصابتهم على أن يكون نصيب كل مدعي 100,000,000 ريال.2- إلزام المدعى عليهم بالمصاريف.

على سند من القول إنه في بداية عام 2019 قامت الإدارة الجديدة للشركة المدعى عليها الأولى بسلسلة من الإجراءات التي أدت إلى حصول نتائج كارثية منها تخفيض قيمة المحفظة العقارية للشركة ونتيجة إساءة استخدام السلطة من قبل مجلس الإدارة تم تخفيض قيمة المحفظة العقارية بأكثر من مليار مما أدى إلى تساقط الشركة حيث أن الاستثمارات العقارية كانت جزء أساسيا في عوائد الشركة، وقد جاء في محضر مجلس إدارة الشركة القطرية العامة رقم 4 للعام 2020 أن أعضاء مجلس الإدارة المدعى عليهم قاموا بالضغط بشكل واضح وصريح على مدققي الشركة KPMG لتخفيض قيمة عقارات الشركة، وقام المدعى الأول المساهم غازي أبو نحل بتوجيه كتاب إلى إدارة الشركة مؤرخ في 06/04/2020 يعترض على التخفيض لكن الإدارة تجاهلت الكتاب، والقانون أتاح للمساهمين عدم الموافقة على هذه الإجراءات أمام الجمعية العامة للشركة لكن المجلس أساء استعمال السلطة وقام بإجراء تعسفي وحرّم مجموعة من المساهمين من ضمنهم المدعين من حقوق التصويت للاعتراض على الحسابات المالية للعام 2019. ، وبناء على ذلك أقام المدعون دعواهم الماثلة ابتغاء الحكم لهم بطلباتهم سألقة البيان.

وحيث قدم المدعون تأييدا لدعواهم حافظة مستندات من بين ما حوت:

1. كتاب مؤرخ في 06/04/2020 صادر من المدعى المساهم غازي أبو نحل الموجه إلى ناصر علي ال ثاني رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب بملاحظات واعتراضات على البيانات المالية الموحدة المدققة للشركة عن العام 2019.
2. محضر الاجتماع الاحتياطي مؤرخ في 23/05/2022 للجمعية العامة العادية لسنة 2021 للشركة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين.
3. قرار مجلس الإدارة للشركة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين صادر بتاريخ 15/04/2019 بتجميد نشاط وعمل مركز التجارة العالمي والإبقاء فقط على الرخصة. 4. الإخطار المرسل من وكيل المدعين بتاريخ 15/01/2024 إلى المدعى عليها الأولى الشركة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين برفع دعوى ضد مجلس الإدارة للضرر من الخطأ الجسيم في الأداء وإساءة استعمال السلطة.

وبعد قيد الدعوى وسداد الرسم المستحق عنها، باشر مكتب إدارة الدعوى إجراءات تهيئتها بالتأكد من صحة بيانات أطرافها ومن استيفائها كافة المستندات المؤيدة لها، وتم إعلان المدعى عليهم إلكترونيا بصحيفة الدعوى، وتم إعداد جدول زمني لتبادل المذكرات عملا بالمواد 17، 18، 19، 20 من قانون إنشاء محكمة الاستثمار والتجارة، وتم تحديد أجل مدته ثلاثين يوما ليقدم المدعى عليهم مذكرة بردهم على الدعوى الكترونيا، مع إرفاق المستندات المؤيدة لها، وبتاريخ 13/03/2024 - خلال المدة - (أودع ممثل إدارة قضايا الدولة عن وزير التجارة والصناعة بصفته) مذكرة رد دفع



فيها بإخراج وزير التجارة والصناعة "بصفته" من الدعوى بلا مصاريف، وانتهى إلى طلب الحكم: 1- إخراج وزير التجارة والصناعة "بصفته" من الدعوى بلا مصاريف. 2- إلزام رافعها بالمصاريف والرسوم. وبتاريخ 17/03/2024 - خلال المدة - (أودع وكيل المدعى عليهم من الأول وحتى التاسع) مذكرة رد دفع فيها بجدد كافة الصور الضوئية المقدمة من المدعين، وبعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق الذي رسمه القانون، وانتهى إلى طلب الحكم: 1- التمسك بجدد الصور الضوئية المقدمة من المدعين. 4- أصليا: بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق الذي رسمه القانون. 5- رفض الدعوى بكافة ما اشتملت عليه من طلبات مع إلزام المدعون بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة.

وقدم حافظة مستندات المت بها المحكمة . وقد أعلن المدعون الكترونيا برد المدعى عليهم بتاريخ 17/03/2024، وعلی أن يقدموا تعقيبهم عليه خلال 15 يوما.

وبتاريخ 01/04/2024 - خلال المدة - أودع وكيلهم مذكرة تمسك فيها بما ورد بالمذكرة الشارحة والطلبات فيها. ثم أعلن المدعى عليهم الكترونيا بتعقيب المدعين على ردهم بتاريخ 01/04/2024، وبحقهم في التعقيب عليه خلال 10 أيام وبتاريخ 16/04/2024 - خلال المدة - أودع وكيل المدعى عليهم من الأول إلى التاسع مذكرة ضد المدعين من الأول إلى السادس وفي مواجهة المدعى عليه العاشر تضمنت ذات دفاعهم السابق وتمسكوا به وبالطلبات الواردة فيها.

وقدم حافظة مستندات طويت على: 1- شهادة إلى من يهمل الأمر وقرار التحفظ على أموال أعضاء مجلس الإدارة رقم 4 لسنة 2020 وقرار رقم 5 لسنة 2020 بعزل مجلس الإدارة السابق. وبهذا تكون الدعوى قد انتهت بإجراءات إدارتها بالمكتب عند هذا الحد، فأعد مكتب إدارة الدعوى تقريرا بملخص الدعوى وما تم بشأنها أمامه ، ثم أحال ملف الدعوى إلكترونيا إلى المحكمة التي حددت لها جلسة 21/05/2024 لنظرها، وأعلن الأطراف بموعدها على العنوان الوطني، وفيها حضر وكيل المدعين وقرر بأن بحوزته حافظة مستندات بها أصل الخطاب والمحكمة أطلعت الحاضر عن المدعى عليهم عليه وردته لمقدمه ، وحضر وكيل المدعى عليهم من الأول إلى التاسع وقرر بأنه يجدد جميع المستندات الخمس المقدمة وأن ما هو معروض هو مستند واحد فقط من ضمن الخمس مستندات وتمسك بجدد باقي المستندات ، وحضرت نائبة قضايا الدولة ، وبجلسة 05 / 06 / 2024 حكمت المحكمة بنذب خبير حسابي في الدعوى تكون مأموريته ما هو مبين بذلك الحكم والذي تحيل إليه المحكمة منعا من التكرار ونفاذا للحكم المذكور بأمر الخبير مهمته وأودع تقريرا انتهى فيه إلى ما يلي:- بخصوص حجب أصوات المدعين عن التصويت كونهم "مساهمين" بالمدعى عليها الأولى فقد تبين أن المدعى عليهم بصفتهم أعضاء مجلس إدارة الشركة المدعى عليها الأولى قاموا بتطبيق القرار "التعميم" رقم (1) لسنة 2016م الصادر من مصرف قطر المركزي والخاص بتحديد نسب وشروط التملك في أسهم المؤسسات المالية المدرجة بالبورصة والخاضعة لرقابة والإشراف وتبين أنه لم تكن هنالك مخالفة بتطبيق القرار كون المدعين متجاوزين نسب التملك المسموح بها بالمدعى عليها الأولى ولم تكن هناك أخطاء للقرار.



- بخصوص تخفيض قيمة المحفظة العقارية للشركة فإنه وفقا لقرار " التعميم" رقم "8" لسنة 2019م الصادر من مصرف قطر المركزي والذي يتعلق بآليات تقييم الاستثمارات العقارية والتي يجب أن تقوم بها الشركات التأمينية المساهمة عند إعداد البيانات المالية للشركة، حيث تضمن هذا التقييم قيام الشركة بتعيين على الأقل عدد "2" من المقيمين العقاريين المعتمدين والمسجلين لدى المحاكم في دولة قطر ، وتضمن أيضا ضرورة أن تأخذ شركة التأمين برأي المقيم العقاري الذي أعطى القيمة السوقية الأقل حسب الأمر الذي يؤكد عدم ارتكاب مكتب التدقيق KPMG والمدعى عليهم أية أخطاء جسيمة في اتخاذ القرار.

- بخصوص انخفاض سعر أسهم الشركة فإن سعر السهم في سوق قطر لأوراق المالية يكون متغيرا إما بالصعود أو الهبوط ويتحدد عن طريق تلاقي قوى العرض والطلب في السوق وليست هنالك علاقة للمدعى عليهم في ذلك كون التداول يدار من بورصة قطر في حركتي البيع / الشراء.

- بخصوص عدم توزيع الأرباح من الشركة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين من سنة 2019م وحتى تاريخه تبين أنه وفقا لمحضر الاجتماع للجمعية العامة لسنة 2021م للمدعى عليها الأولى أنه تمت المصادقة من قبل الجمعية العامة للمساهمين بالأغلبية ونسبة 47.87% بعدد أسهم 409,251,702 سهم من الأسهم الممثلة في الاجتماع على مقترح مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2021.

- بخصوص وقف العمل في مركز التجارة العالمي تبين أن المستأجرة قطر للبترول قد أخلت العين المؤجرة بتاريخ 08/03/2022 وقامت بإنهاء علاقة عقد الإيجار بين كل من شركة قطر للبترول وشركة برج العامة للاستثمار العقاري ذ.م.م ، إذ يتضح بأنه لم يصدر أي قرار من المدعى عليهم بوقف أو تجميد النشاط وأن المدعى عليها الأولى (الشركة القطرية) وقعت عقدا مع وزارة الثقافة.

- بخصوص عقار مزون تبين أن بنك قطر الوطني QNB قام بإيقاف صرف أية دفعات من باقي قيمة التسهيلات الائتمانية غير المستخدمة والبالغ قيمتها مبلغا وقدره 1,053,207,193.86 ريال وذلك حتى يتم الانتهاء من إعادة دراسة التكاليف المترتبة لإتمام المشروع بالكامل وإعادة تقييم الأموال والممتلكات الضامنة لمبلغ التسهيلات الائتمانية الممنوحة لشركة مزون العقارية ذ.م.م ، وأنه لا علاقة للمدعى عليهم في ذلك.

وعقب إيداع التقرير وإعلان الأطراف به ، وبجلسة 03/09/2024 حضر وكيل عن المدعين وحضر وكيل المدعى عليهم وقرر أنه أودع مذكرة بالتعقيب على التقرير وحضر نائب قضايا الدولة عن وزير التجارة والصناعة بصفته ، وقررت المحكمة تأجيل الدعوى لجلسة 10/09/2024 للتعقيب على التقرير من المدعين ونائب الدولة ، وبهذه الجلسة حضر وكيل المدعى عليهم وقرر أنه أودع مذكرة بالتعقيب على التقرير طالعتها المحكمة طلب في ختامها وبعد التمسك بجحد الصور الضوئية المقدمة من المدعين الحكم: أصليا بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق الذي رسمه القانون. احتياطيا رفض الدعوى بكافة ما اشتملت عليه من طلبات مع إلزام المدعين بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة. وحضر نائب قضايا



الدولة عن وزير التجارة والصناعة بصفته ولم يحضر أحد عن المدعين وتبين أن وكيلهم أودع مذكرة على النظام الإلكتروني أملت بها المحكمة وتضمنت أوجه اعتراضاته على التقرير انتهى فيها إلى طلب الحكم؛ أولاً: إلزام المعلن إليهم بالتضامن بتعويض بأن يؤديوا للمدعين مبلغ ستمائة مليون ريال كتعويض عن الأضرار التي أصابتهم على أن يكون نصيب كل مدعي مائة مليون ريال. ثانياً: إحالة الدعوى للجنة ثلاثية يكون من بينها خبير عقاري لبيان صحة التقييم للعقارات وتأثير قرارات تخفيض الإيجار وصحتها وبيان خطأ الإدارة ومسئوليتها عن الأخطاء. ثالثاً: إلزام المدعي عليهم بالمصاريف ودمتم سنداً للحق والعدالة. فقررت المحكمة حجز الدعوى للحكم، ليصدر بجلسة اليوم المذكور.

و حيث قضت المحكمة برفض الدعوى وألزمت المدعين بالمصاريف.

استناداً الى أنه عن موضوع الدعوى فمن المقرر بنص المادة 113 من قانون الشركات التجارية أن " رئيس وأعضاء مجلس الإدارة مسؤولون بالتضامن عن تعويض الشركة والمساهمين والغير عن الضرر الذي ينشأ عن أعمال الغش، أو إساءة استعمال السلطة، أو مخالفة أحكام هذا القانون، أو النظام الأساسي للشركة، وعن الخطأ الجسيم في الأداء، ويقع باطلاً كل شرط يقضي بغير ذلك."

ومن المقرر بنص المادة 114 من ذات القانون أنه " تقع المسؤولية المنصوص عليها في المادة السابقة على جميع أعضاء مجلس الإدارة إذا نشأ الخطأ عن قرار صدر بإجماعهم، أما القرارات التي تصدر بالأغلبية فلا يسأل عنها المعترضون متى أثبتوا اعتراضهم كتابة في محضر الاجتماع، ولا يعتبر الغياب عن حضور الاجتماع الذي صدر فيه القرار سبباً للإعفاء من المسؤولية إلا إذا ثبت عدم علم العضو الغائب بالقرار، أو عدم تمكنه من الاعتراض عليه بعد علمه به."

كما أنه من المقرر بنص المادة 115 من ذات القانون أن للشركة أن ترفع دعوى المسؤولية على أعضاء مجلس الإدارة بسبب الأخطاء التي تنشأ عنها أضرار لمجموع المساهمين خلال خمس سنوات من تاريخ وقوع الخطأ، وتقرر الجمعية العامة العادية رفع هذه الدعوى وتعيين من ينوب عن الشركة في مباشرتها، فإذا كانت الشركة تحت التصفية تولى المصفي رفع الدعوى بناء على قرار من الجمعية العامة.

ومن المقرر أيضاً بنص المادة 116 من ذات القانون أنه لكل مساهم أن يرفع الدعوى منفرداً في حالة عدم قيام الشركة برفعها، إذا كان من شأن الخطأ إلحاق ضرر خاص به كمساهم، على أن يخطر الشركة بعزمه على رفع الدعوى، ويقع باطلاً كل شرط في النظام الأساسي للشركة يقضي بغير ذلك.

وحيث إنه من المقرر في قضاء محكمة التمييز أن 1-النص في المادة (242) من قانون الشركات التجارية رقم (5) لسنة 2002 – والمقابلة لنص المادة (244) من قانون الشركات التجارية رقم (11) لسنة 2015- على أن: " يكون حكم المديرين من حيث المسؤولية حكم أعضاء مجالس إدارات الشركات المساهمة"، والمادة (112) منه – والمقابلة لنص المادة (113) من قانون الشركات التجارية رقم (11) لسنة 2015- على أن: " رئيس وأعضاء مجلس الإدارة مسؤولون بالتضامن عن تعويض الشركة والمساهمين والغير عن الضرر الذي ينشأ عن أعمال الغش، أو إساءة استعمال السلطة، أو مخالفة أحكام هذا



القانون، أو النظام الأساسي للشركة، وعن الخطأ في الإدارة، ويقع باطلا كل شرط يقضي بغير ذلك"، يدل على أنه تعزيزاً للثقة في التعاملات مع الشركات التجارية وتشجيع الأفراد على الاستثمار في الشركات المحلية، وحماية لأموال المساهمين فيها، ودرءاً لتلاعب أشخاص مجلس الإدارة بأموال المساهمين واستغلالها لتحقيق مآرب شخصية أو الإهمال في إدارة هذه الأموال بما قد يترتب عليه أضرار بالمساهمين، فقد عمد المشرع إلى ترتيب مسؤولية مدنية شخصية على مجالس إدارة الشركات المساهمة، بحيث يكونون مسؤولين في أموالهم الشخصية عن تعويض هذه الأضرار التي قد تنشأ عن أي أعمال غش أو إساءة لاستعمال السلطة، أو الخروج عن أحكام القانون الملزمة، أو النظام الأساسي للشركة، كما تستطيل المسؤولية حتى إلى الأخطاء التي يرتكبونها في إدارة أعمال الشركة وينجم عنها أضرار بأموالها، وباعتبار أن اقتصاد الشركات يرقى لأن يكون أحد روافد الاقتصاد المحلي وحماية للمصالح الاقتصادية للأفراد والدولة بصفة عامة، فقد اعتبر المشرع أن هذا الحظر على مجالس الإدارة يعتبر من النظام العام ويعلو على مصلحة الأفراد بحيث يجب على جميع الأفراد مراعاة هذه المصلحة وتحققها، ولا يجوز لهم أن يناهضوها باتفاقات فيما بينهم، فيقع باطلا كل شرط بينهم يقضي بغير ذلك. ولئن كان مدير الشركة ذات المسؤولية المحدودة يمتلك السلطة التامة في إدارتها كأصل عام وتصرفاته تكون ملزمة للشركة فلا يسأل في أمواله الخاصة عن هذه الإدارة أو التزامات الشركة، إلا أنه باعتباره مديراً للشركة وحكمه في هذا الشأن من حيث المسؤولية كحكم أعضاء مجلس إدارة الشركات المساهمة، فإن مسؤوليته عن الأضرار التي قد تلحق بالشركاء أو الغير قد تمتد إلى أمواله الشخصية وبالتزامن مع الشركة في الأحوال ذاتها التي تنطبق على أعضاء مجلس إدارة الشركات المساهمة. (الطعن رقم 154 لسنة 2019 تمييز تجاري جلسة 3 من ديسمبر سنة 2019) ومفاد هذا النص أن القانون حدد أفعالا معينة يسأل عنها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة تجاه الشركة والمساهمين والغير وهي جميع أعمال الغش وإساءة استعمال السلطة وكل مخالفة للقانون أو لنظام الشركة أو الخطأ في الإدارة، ويشترط لقيام تلك المسؤولية أن يكون رئيس وأعضاء مجلس الإدارة قد باشر الإدارة بالفعل أو شارك فيها باعتبار المسؤولية تستلزم وقوع أخطاء من رئيس مجلس الإدارة وأعضاؤه وأن استخلاص ثبوت الخطأ التقصيري أو نفيه هو من المسائل التي تستقل بها محكمة الموضوع بما لها من سلطة تامة في تحصيل وفهم الواقع في الدعوى وفي تقدير ما يقدم إليها من المستندات والأدلة والموازنة بينهما وترجيح ما تطمئن إليه واستخلاص الحقيقة منها.

و أن المقرر في قضاء محكمة التمييز أن المسؤولية لا تقوم إلا بتوافر أركانها من خطأ وضرر وعلاقة سببية. (الطعان رقم 11، 14 لسنة 2007 تمييز مدني)

واستخلاص وقوع الفعل المكون للخطأ الموجب للمسؤولية وثبوت الضرر أو نفيه وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر، من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع ما دام هذا الاستخلاص سائغا ومستمدا من عناصر تؤدي إليه من أوراق الدعوى. (الطعن رقم 115 لسنة 2008 تمييز مدني)





و أنه من المستقر عليه قضاء " أن محكمة الموضوع لها السلطة المطلقة في استخلاص وقائع الدعوى وإنزال الحكم القانوني عليها، وهي الخبير الأعلى من وقائع الدعوى ولها تقدير عمل أهل الخبرة ولا رقابة عليها من محكمة التمييز في ذلك متى أقامت قضاها بشأنه على أسباب سائغة لها أصلها في الأوراق، ومتى رأت في حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير لاقتناعها بصحة أسبابه فإنها لا تكون ملزمة بالرد استقلالا على الطعون التي يوجهها الخصم إلى التقرير .....".

(الطعن رقم 86 لسنة 2008 تمييز مدني)

كما أنه من المستقر عليه في قضاء محكمة التمييز (لمحكمة الموضوع وهي بسبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بتقرير الخبير المقدم في الدعوى متى اطمأنت إليه واقتنعت بصحة الأسباب التي أوردتها وبني عليها النتيجة التي انتهت إليها في تقريره، فإذا استندت في حكمها إليه واتخذت منه أساسا للفصل في الدعوى فإن هذا التقرير يعتبر جزءا من الحكم.) (الطعن رقم 70 لسنة 2006 تمييز مدني )

و هديا بما تقدم وكان الثابت للمحكمة من تقرير الخبير المنتدب والذي تطمئن إليه المحكمة لسلامة الأسس التي بني عليها رأيه وكفاية الأبحاث المجراة وتأخذ به محمولا على أسبابه أن المدعى عليهم لم يرتكبوا أية أعمال غش أو أخطاء جسيمة في إدارة الشركة المدعى عليها الأولى من شأنها إحداث أضرار بالمدعين بصفتهم مساهمين في الشركة بما ينتفي معه ركن الخطأ في جانب المدعى عليهم و تنتفي معه أركان المسؤولية التقصيرية في حقهم ولا ينال من ذلك ما طعن به المدعون على تقرير الخبير المنتدب إذ أن استبعاد نسبة من أصوات المدعين في قرارات الجمعية العامة للشركة وتخفيض القيمة العقارية للمحفظة العقارية للشركة جاءت وفقا لتعليمات مصرف قطر المركزي بصفته جهة مشرفة على أعمال شركات التأمين ، ومن جهة أخرى فإن انخفاض قيمة أسهم الشركة لا يرجع إلى خطأ أعضاء مجلس الإدارة الحالي ( المدعى عليهم ) باعتبار أن انخفاض قيمة الأسهم كانت بصورة مسترسلة ومتراكمة منذ سنة 2019 عندما كانت تركيبة أعضاء مجلس إدارة الشركة المدعى عليها الأولى من غير المدعى عليهم في الدعوى الماثلة ، كما أن عدم توزيع أرباح على المساهمين في الشركة كان نتيجة قرار الجمعية العامة للشركة وهو أمر خوله القانون للجمعية العامة للشركة ولا يتحقق به الخطأ في حق أعضاء مجلس إدارة الشركة إذا ما قرروا عدم توزيع أرباح الشركة بما تلتفت معه المحكمة عن هذه الطعون الموجهة للتقرير الذي اطمأنت إليه المحكمة وأخذت به محمولا على أسبابه وهو ما تضحى معه الدعوى قائمة على غير سند من الواقع والقانون وتقضي المحكمة برفضها وحيث إن المدعين طعنوا بالاستئناف في الحكم المذكور وذلك بموجب صحيفة مودعة بتاريخ 2024/10/06 التمسوا فيها قبول الاستئناف شكلا، وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف والقضاء مجددا بالطلبات للفساد في الاستدلال و مخالفة القانون و الخطا في تاويله و مخالفة الثابت بالمستندات و القصور في التسبيب و الاخلال بحق الدفاع. و حيث تداول الاستئناف امام هذه المحكمة على النحو الثابت بمحاضرها و قدم وكيل المستأنفين مذكرة شارحة المت





بها المحكمة و تحيل اليها و اكد فيها انه تقدم باعتراضات على تقرير الخبير اهتملتها المحكمة منها اتخاذ قرارات أدت الى تخفيض قيمة العقارات و سوء إدارة الانتفاع بها مما أدى الى هبوط سعر اسهم الشركة و ليس كما جاء بتقرير الخبير من ان السبب هو العرض و الطلب و ان فترة الإدارة كانت خلال انتشار الكورونا التي سببت في كساد ، كما خطا مجلس الإدارة قد استغرق خطأ المجلس السابق بعدم اتخاذه الوسيلة الصحيحة لاعادة قيمة الأسهم ، أيضا فان الحكم استند الى ان تخفيض قيمة العقارات كان بقرار مصرف قطر المركزي و الصحيح ان قرار مجلس الإدارة كان الأساس في التخفيض و لم يبحث الخبير الأسس التي اعتمدها في مزيد تدهور قيمتها فضلا عن وجود تناقض في التقرير في هذا الشأن ، كما اغفل الحكم حجب الأصوات المعارضة في الجمعية العمومية في مخالفة للقانون ، كما اغفل الحكم الطعين دفاعا جوهريا بخطا المجلس في تجديد عقد ايجار مركز التجارة ، و طلب نذب لجنة خبراء لتقييم الأخطاء و سوء الإدارة. كما قدم ممثل قضايا الدولة مذكرة انتهت فيها الى طلب رفض الاستئناف و بتاريخ 10/11/2024 حضر الاستاذ امام محمد المستأنفين عن المحامي مبارك السليطي وقال انه يتنحى عن الوكاله حضر وكيل المستأنف ضدهم من الاول حتى التاسع عن المحامي ثاني ال ثاني حضرت شمي السليطي ممثلة قضايا الدولة عن وزير التجارة والصناعة.

حيث ان الاستئناف أقيم في الميعاد و استوفى أوضاعه المقررة قانونا و من ثم فهو مقبولا شكلا . وحيث أنه عن موضوع الاستئناف لما كان ذلك وكان المستأنف قد نعى الحكم المستأنف بالأسباب المذكورة أعلاه فإن نعيه في غير محله ، حيث أن من المقرر أنه لا تثريب على المحكمة إن التفتت عن الرد على دفاع لم يقترن به دليل بثبته وكان البين من الأوراق أن المستأنف لم يقدم أمام هذه المحكمة ثمة أدلة أو مستندات تدل على ما ورد بالأسباب التي أوردها بمذكرته الشارحة ، وكان ما أثاره المستأنف أمام محكمة أول درجة قد تناولته تلك المحكمة بالرد الصريح المسقط لأي إدعاء دون مظنة أو شبهه بوجود حق يعد أساسا لطلباته وكان الحكم المستأنف قد إنتهى إلى نتيجة صحيحة بأسباب سائغة و متفقة مع صحيح الواقع و القانون والذي تكفل بالرد على أسباب الإستئناف بشكل كافي، ومن ثم تأييده هذه المحكمة محمول على أسبابه وتجعلها مكملة لحكمها خاصة وأن المستأنف لم يأتي بجديد يؤثر أو يغير من سلامة هذا القضاء سوى ما جاء من أسباب لا تعدو إلا تكرارا وترديدا لما سبق لها إثارته أمام محكمة أول درجة التي تناولتها بالرد والتمحيص تفصيلا بأسباب الحكم المستأنف ، الأمر الذي يضحى معه هذا الإستئناف قائم على غير أساس صحيح من الواقع أو القانون حري بالرفض.

و حيث ان ما تمسك به المستأنفون من اعتراضات على تقرير الخبير فانه بالاطلاع على تقرير الخبير المنتدب من محكمة اول درجة تبين انه جاء طبق الإجراءات المستوجبة و كان على أسس فنية و علمية سليمة يستند لما له اصل ثابت بالملف و بحث في جميع مطاعن المستأنفين و أجاب عنها بشكل واضح و سليم ، و ان المحكمة بما لها من سلطة تقدير و ببحثها عما نسبته المستأنفين من أخطاء من خلال تقرير الخبرة و المؤيدات المقدمة لم يتبين لها ثمة أخطاء جسيمة نتج عنها الاضرار المدعى بها خاصة و الملف خلا مما يفيد ان المستأنف ضدهم ارتكبوا أية أعمال غش أو أخطاء جسيمة في إدارة



الشركة المستأنف ضدها الأولى من شأنها إحداث أضرار بالمدعين بصفتهم مساهمين في الشركة بما ينتفي معه ركن الخطأ في جانبهم و تنتفي معه أركان المسؤولية التقصيرية في حقهم ولا ينال من ذلك ما طعن به المستأنفين على تقرير الخبير المنتدب في استبعاد نسبة من أصوات المعارضين في قرارات الجمعية العامة للشركة وتخفيض القيمة العقارية للمحفظة العقارية للشركة التي جاءت وفقا لتعليمات مصرف قطر المركزي بصفته جهة مشرفة على أعمال شركات التأمين ، فضلا عما قرره الحكم من أسباب أخرى تعتمدها هذه المحكمة أيضا و تتبناها بما يجعل هذا النعي واهيا و تعين رده .

وحيث أنه عن مصاريف الاستئناف فتلزم المحكمة بها المستأنفة عملا بالمادتين (131، 177) من قانون المرافعات.

## فلهذه الاسباب

### حكمت المحكمة:

بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف، وألزام المستأنفين المصاريف.

القاضي

خالد سعد الحمر  
رئيس الدائرة



K 9 A F R S P E - 1 5 5 4 - 2 4 - 1

رجسا الدوسري  
أمين سر الجلسة



K 9 A F R S P E - 1 - 5 2 S 8 G X F 3 - 2 4 - 1